

لجامعة العالية للعلوم الأسلامية ثنمن كلية الشريعة

الحديث المضمر وحجيته في الفقه الإسلامي

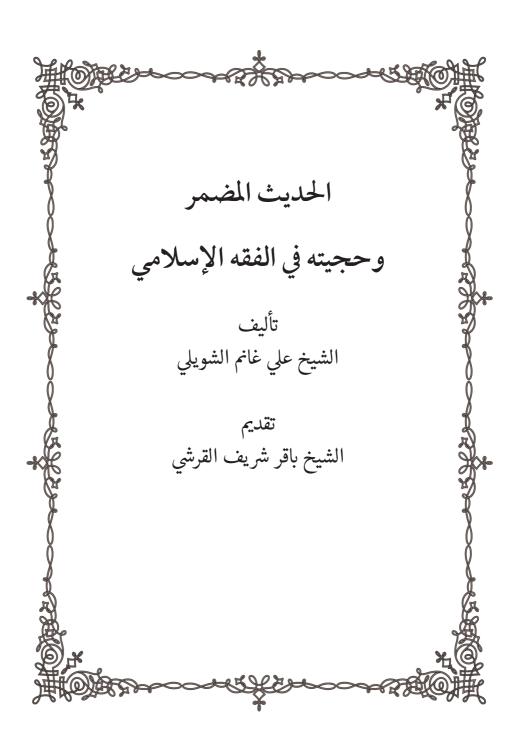
تأليف

الشيخ علي غانم الشويلي

تقديم الشيخ باقر شريف القرشي









فريق

الحمد لله رب العالمين بارئ الخلائق أجمعين وباعث الأنبياء والمرسلين الذي بعد فلا يرى وقرب فشهد النجوى تبارك وتعالى، ثم الصلاة والسلام على أشرف خلقه وبريته سيدنا ونبينا وحبيب قلوبنا وطبيب نفوسنا العبد المؤيد والرسول المسدد المصطفى الأمجد المحمود الأحمد حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد صلى الله عليه وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين المعصومين، ورضي الله سبحانه وتعالى عن رواتنا الراشدين نَقَلَةِ الأحاديث عن السادة الهادين.

وبعد:

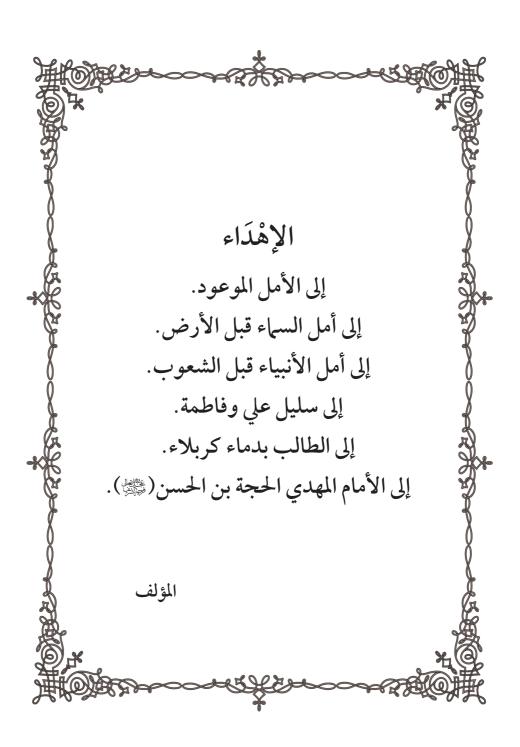
لما كانت السنة الشريفة مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي بحيث لا يتكامل إلا بها وكذلك أيضاً لا يمكن معرفة تفاصيل التشريع الإسلامي إلا بواسطة السنة الشريفة كان لابد للفقهاء من البحث عن أحوالها وعما يعرض عليها ولما كان الحديث المضمر نوعاً من أنواع الخبر عن المعصوم كان لزاماً عليهم أن يبحثوا عنه من أنواع الخبر عن المعصوم المعصو

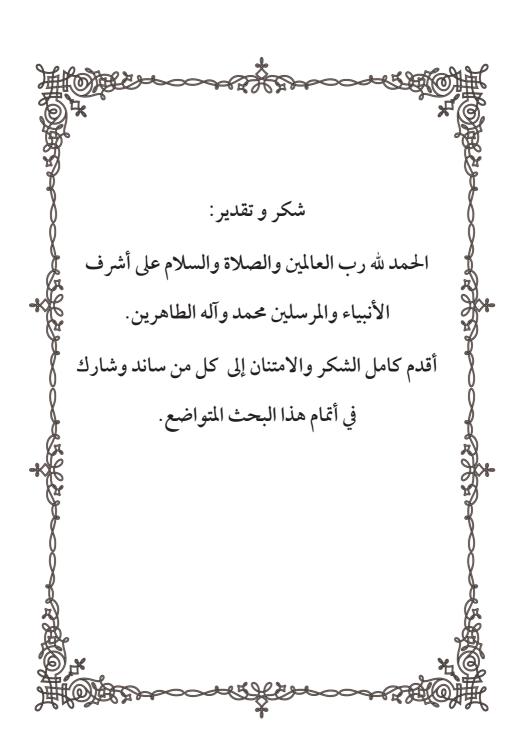


من حيث صحة الاحتجاج به أو عدمها. فأن لاختلاف الفقهاء في الحديث المضمر بين قبوله ورده لأثر عظيم في الفقه الإسلامي يتجلى ظاهراً عند مطالعة مدارك الأحكام المختلف فيها.

وسنبين ذلك عند الكلام على مذاهب العلماء في قبوله ورده وقد رتبته على فصول وخاتمة.

الفصل الأول في تعريف الحديث المضمر، والفصل الثاني في بيان عوامل الإضهار وأسبابه، والفصل الثالث في حجية الحديث المضمر ومن ثم ذكر خاتمة إن شاء الله تعالى عليه توكلت وإليه أنيب.





كلمة حول البحث تفضل بها

العلامة آية الله الشيخ باقر شريف القرشي ((دام عزه))



لعل من المفيد جداً البحث عن أحوال السنة التي هي من مدارك التشريع في الإسلام، وتأتي في الأهمية بعد الكتاب العزيز، وعلى ضوئها يفتي الفقهاء فيها يستنبطونه من الأحكام.

ويعني فقهاء العامة بالسنة هو ما يرويه الصحابي عن النبي الله وتوسع بعضهم فأطلقها على ما يراه بعض الصحابة ويذهب إليه وأن كان مخالفاً للنص وهو من الاجتهاد قبال النص الذي طعن فيه بعض المحققين من الفقهاء والمتكلمين.

أما السنة عند الشيعة فقد أطلقوها على ما يروى عن النبي عَيْشُهُ



وعلى مايروى عن أوصيائه دعاة العدل والحق وعدلاء الذكر الحكيم وهي شاملة لقول الإمام وفعله وتقريره.

ومن أحوال السنة الإضهار وهو عدم ذكر الراوي أسم الإمام الذي يروى عنه وذلك خوفاً على الإمام أو على نفس الراوي من السلطة الأموية والعباسية فقد تماديا في ظلم أهل البيت وشيعتهم قول الشاعر:

ومتى تولى آل أحمد مسلم

قتلوه أو وصموه ه بالإلحاد

فقد بلغ الإرهاب السياسي حداً لا يوصف لمواراته وقسوته مما أضطر الرواة أن يخفون أسم الإمام فيعبرون عنه بأبي زينب أو العبد الصالح وغير ذلك من ضروب التعبير وقد أتحفنا ولدنا الفاضل علي غانم الشويلي بكتابه (الحديث المضمر وحجيته في الفقه الإسلامي) الذي أعده لنيل الشهادة من الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية لندن، وقد تصفحت بعض فصوله فوجدتها قد بلغت حداً من التحقيق والتدقيق وخير شاهد على حسن كتابه نفس كتابه ((سبوح لها منها عليها شواهد)) بلغه الله أمانيه ووفقه لخدمة الفكر والعلم أنه تعالى ولى التوفيق.

النجف الأشرف

بسم الله الرحمة الرحم

لعل مذ المنيه جداً البحث عن أحدال السنة الذكي من مدارك التشريع في الدُسلوم 2 و كأن في الدُكسية بعد الكيّاب العزيز ع وعلى حنو سُها معنى العَشَياء في الشهاء في الدُكمان

و بعني فضاء العامة بالسنة هوماير ويد المعابي من النبى مدن النبى مدن النبى مدن النبى مدن النبى مدن الله على ما يراه مدن العمامة و بن صب البه وانكان مخالفاً للنمى وهو من الد مثها خربال النمى الذبي طعن فيه بعن المحقيث من المنقياء والمنكلين

أ ما) سنة عند الشبعة مند الملشوها على ما يروى عن الله النبي صدى النبي صدى النبي عليه مآلد وعلى ما يروى عن أ دميا نه دما ق العد ل و العن و عدلاء الذكرا لحلم وهي شاملة لنول الدما بروضعله وتقريده

ومن أهوا له السنة الدخها و و صوعدم ذكرا لراوي (سم الدمام الذي يروكمنه و ذيك تموط على الدمام اوعلى ننى الروب من السلمة الدموية والعباسية فعل ثما ديا في طلم أهل البيت و شيعنه بغول الشاعر؛

البيت وشيعتم بيون النامر؛
ومتن نون آن أحمد معم مثلوه أو وحده ما لالحا د
ومتن نون آن أحمد معم مثلوه أو وحده ما لالحا د
ومتن بلغ الدوها به ألبيا سي حداً لا يدهنه المرارته وقوقه
ما اصطرا لرواق أن يحنون السم المهما ، فيعبر ون عنه باكب
ز بنب أو العبد العالج و غير ذين من طروب النفسر
و قد اتحفيلا ولذا الناها على عانج التربي بكنا به را لحديث
المفسر و هجيته في الفقه الدسليس الذي أحده كنيل الشهادة من
البامعة العالمية للعلوم الدسليسية لند ن لا وقد نصغوى بسفى معمله
فو جب ثها فد بلغت حداً من النفس والند قبن وغير المعن على حسن
وثابه ننس كنا به صدوع لها منها عليها شوا هده بلخه الله
وأما نيه ووفقه لخد مة الفكر و العلم انه قيال و إالثومني)

باق شرب العض

ا لنيف الدُّسُوف





تعريف الحديث المضمر ((mozmar)):

للحديث المضمر معنيان:

المعنى اللغوي: له معان، منها المخفّي، تقول:أضمرته أي أخفيته (١)، يقال:أضمر الضمير في نفسه إذا غيّبته (٢). ولذا سمي الضمير من الأسماء ضميراً لخفائه، مقابل الاسم الظاهر.

المعنى الاصطلاحي: وقد ذكر بعض العلماء التعاريف في معنى المضمر، منها:

قال الشيخ البهائي (قدس سره): ((ومطوي ذكر المعصوم هذه)، مضمر (٣).

٢. قال العلامة السيد حسن الصدر (قدس سره):
 (المضمر، ومنها مطوي ذكر المعصوم ها مع عدم ذكر ما يدل على

⁽١) أبن منظور، لسان العرب ج٤ ص ٤٩٢

⁽٢) أقرب الموارد،مادة ضمر

⁽٣) الوجيزة في علم الدراية ص ٤



أنه هو المراد، مضمر في الاصطلاح مثل أن يقول الصحابي، أو أحد أصحاب الأئمة على سألته عن كذا...)(١).

٣. قال العّلامة الشيخ عبد الله المامقاني: ((وهو ما يُطوى فيه ذكر المعصوم عند انتهاء السند إليه، بأن يعبّر عنه في ذلك المقام بالضمير الغائب؛ إما لتقيّة، أو سَبْقِ ذكرٍ في اللفظ، أو الكتابة.. أو سمعته يقول.. أو عنه.. أو نحو ذلك (٢).

والحديث المضمر من المصطلحات الخاصة بالشيعة ولم ينل شهرة عند المحدثين من أهل السنة.

ومثاله: مضمرة سُماعة التي رواها الكليني (ره) عن محمد بن يحيى عن أحمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعه، عن سماعة قال: سألته عن رجل مرَّت به جنازة وهو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: يضرب بيديه على حائط اللَّبن فيتيمم [به] (٣).

ومن أشهرها: مضمرات سماعة بن مهران ((وتبلغ ثلاثمائة

⁽١) نهاية الدراية ص ٢٠٦

⁽۲) مقباس الهداية ج ۱ ص ۲۵۲

⁽٣) الكافي ج ٤ ص ١٠٨

وتسعین مورداً))(1).

ومضمرات زرارة بن أعين ((وتبلغ ثمانية وسبعين مورداً))(٢).

ومضمرات محمد بن مسلم الثقفي (٣).

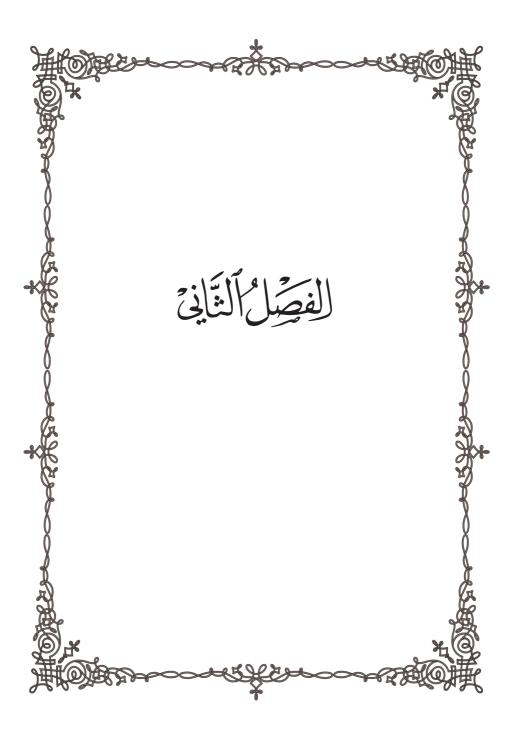
ومضمرات علي بن جعفر (١٤).

⁽۱) الخوئي، معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٢٩٤.

⁽٢) الخوئي، معجم رجال الحديث ج ٧ ص ٢٤٧.

⁽٣) الدكتور الفضلي،أصول الحديث ص ١٠١.

⁽٤) م. ن، ص١٠١.



عوامل الإضهار وأسبابه:

ذكر العلماء بعد تتبعهم لواقع الأحاديث المروية والمدونة في كتب الحديث عوامل وأسباب لوقوع الإضمار وهي:

١. التقية: وذلك أن بعض الرواة كان لا يستطيع التصريح باسم الإمام لظروف سياسية قاسية كان يعيشها تحت سطوة القمع والإرهاب الأموي، أو العباسي فيستعمل الكناية (الضمير)، وهو أمر معروف تاريخيا لا يحتاج إلى التدليل والتمثيل(١١).

بحيث أن الراوي لا يجرأ على التصريح بالإمام على خوفاً من ولاة الجور وأذنابهم، حتى أن الرجل في بعض تلك العصور إذا حدّث عن الأمام على الله قال: ((عن أبي زينب))(٢).

٢. تقطيع الأخبار من الأصول ؛ فإنهم كانوا يكتبون في صدر سؤالاتهم: سألت فلاناً عن فلان [قال:] كذا، وسألته عن كذا،

⁽١) الدكتور الفضلي، أصول الحديث ص ١٠١

⁽٢) الغريفي،قواعد الحديث ص ٢٢٢



فقال:..كذا ثمّ بعد تقطيعها وجمعها في الكتب المؤلّفة صار مشتبها (١).

وهذا الاشتباه يحدث في موضعين:

أ- الكتب:

وذلك أن تأتي مرويات المؤلف في كتابه كله عن إمام فيذكر أسمه في أول الكتاب، ثم يكتفي بذكر ضميره، اعتادا على تصريحه بالاسم في أول الكتاب، اختصارا ومراعاة لقواعد البلاغة الملزمة بالابتعاد عن التكرار الذي لا حاجة مهمة إليه.

ب- الحديث الطويل:

وحينها جمعت الجوامع الكبرى عمد مؤلفوها إلى تفريق الأحاديث التي في الكتاب، أو الفقرات التي في الحديث الطويل على أبواب الفقه ومواضيعه، ولم يسمحوا لأنفسهم بأن يذكروا اسم الأمام في موضع الضمير لئلا يعد هذا منهم تصرفاً في الحديث غير جائز وأشير إلى هذا في (الوسائل) بها نصه: ((إن كثيراً من قدماء رواة حديثنا ومصنفي كتبه كانوا يروون عن الأئمة عليه مشافهة، ويوردون ما يروونه في كتبهم جملة، وإن كانت الأحكام التي في الروايات مختلفة، فيقول (يعني الراوي المؤلف) في أول الكتاب: (سألت فلاناً)، ويسمي

⁽۱) المامقاني،مقباس الهداية ج ۱ ص ۲۵۳



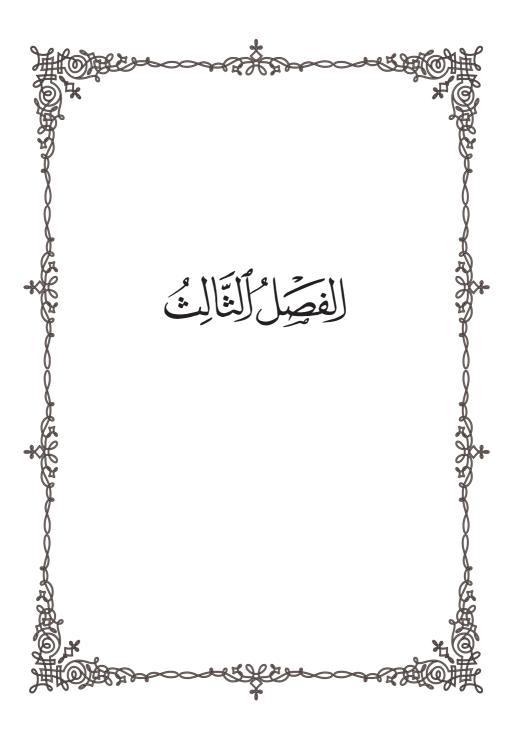
الإمام الذي يروي عنه، ثم يكتفي في الباقي بالضمير، فيقول: (وسألته) أو نحو هذا، إلى أن تنتهي الأخبار التي رواها عنه ولا ريب أن رعاية البلاغة تقتضي ذلك، فإن إعادة الاسم الظاهر في جميع تلك المواضع تنافيها في الغالب قطعاً.

ولما نقلت تلك الأخبار إلى كتاب آخر صار لها ما صار في إطلاق الاسم بعينه، فلم يبق للضمير مرجع))(١).

وجود القرينة المعينة للإمام الذي صدر عنه الحكم عند نقل الراوي، فاتكل عليها في معرفة مرجع الضمير، حالية كانت أو مقالية (٢).

⁽١) الدكتور الفضلي، أصول الحديث ص ١٠٢

⁽٢) الغريفي، قواعد الحديث ص ٢٢٢



حجية الحديث المضمر:

تشعبت الأقوال في حجية الحديث المضمر إلى ثلاثة:

الأوّل: عدم حجية المضمرات مطلقاً.

الثاني: حجية المضمرات مطلقاً.

الثالث: القول بالتفصيل.

وإليك بيان هذه الأقوال:

الأوّل: عدم حجيته مطلقاً: أي سواء كان الراوي المضمِر من وجوه الرواة وفقهائهم كزرارة و محمد بن مسلم ونحوهم أو كان من غيرهم من الثقات. وذلك لاحتمال عود الضمير إلى غير المعصوم في مضمرات كلّهم، وإن مجرد احتمال ذلك يكفي في عدم حجية الرواية (۱).

⁽١) الغريفي، قواعد الحديث ص ٢١٧، السيفي المازندراني، مقياس الرواية ص٢٠٥



وقد نسب الشيخ حسن بن الشهيد الثاني (قدس سره) هذا القول إلى جمع من الأصحاب(١).

واختاره الشهيدان (رحمهما الله) حيث ناقش الشهيد الأول في مضمر محمد بن مسلم: ((سألته عن الرجل ما يدري صلى ركعتين أم أربعاً؟ قال عند الصلاة))(٢)، بأنه مجهول المسؤول، وعقبه الشهيد الثاني (قدس سره) بقوله: ((فيحتمل كونه غير الإمام))(٣)، مع أنّ محمد بن مسلم من فقهاء الرواة و أجلائهم.

وممن أختار ذلك الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر (قدس سره) حيث ضعف خبر معاوية بن عهار، ((قال: سألته عن صلاة العيدين فقال (كعتان...))(1) بأنّه في التهذيب والكافي مضمر (٥) وضعف أيضاً خبر إسهاعيل بن بزيع قال: ((سأله رجل عن رجل مات وترك أخوين وابنة...))(١) بأنّه مضمر ولا يصلح للمعارضة (٧)

⁽۱) منتقى الجهان ج ١ ص ١٣٥ و ص ١٤١

⁽٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة ج ٨ ص ٢٢١ ب ١١ من الخلل الواقع في الصلاة ح ٧

⁽٣) شرح اللمعة ج ١ ص ١٤١

⁽٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة ج ٧ ص ٤٣٤ ب ١٠ من صلاة العيد ح٢

⁽٥) النجفي، جواهر الكلام ج ١١ ص ٣٥٨

⁽٦) الحر العاملي، وسائل الشيعة ج٠٦ ص ٢٨٢ ب ٨ من عقد النكاح ح ١

⁽٧) النجفي، جواهر الكلام ج ٢٩ ص ١٩٠

مع أنَّ معاوية بن عمار ومحمد بن إسماعيل بن بزيع من فقهاء الرواة وأجلائهم.

الثاني: حجية المضمرات مطلقاً:أي سواء كان الراوي لها من أجلة الرواة وفقهائهم أم من غيرهم من الثقات، شريطة أن تتوافر الرواية على متطلبات الصحة الأخرى.

وهو ما أختاره الشيخ حسن بن الشهيد الثاني في كتاب (المعالم) عند البحث عن حسنة محمد بن مسلم ((قلت له الدم يكون في الثوب علي وأنا في الصلاة))(()، حيث أورد عليها العلامة (قدس سره) في كتابه (المختلف)((): بأن محمد بن مسلم لم يُسنده إلى الإمام وإن كانت عدالته تقتضي الإخبار عن الإمام ألى. فأجابه في (المعالم): بأن ((... المهارسة تنبه على أن المقتضي لنحو هذا الإضهار في الأخبار ارتباط بعضها ببعض في كتب روايتها عن الأئمة المسلم واحد، ولا فصل بعضها ببعض في كتب روايتها عن الأئمة المسلم واحد، ولا فصل بينها يوجب إعادة ذكر الأمام الله بالاسم الظاهر، فيقتصرون على الإشارة إليه بالمضمر، ثم أنه لما عرض لتلك الأخبار الاقتطاع والتحويل إلى كتاب آخر تطرق هذا اللبس، ومنشأه غفلة المقتطع والتحويل إلى كتاب آخر تطرق هذا اللبس، ومنشأه غفلة المقتطع

⁽١) الحر العاملي، وسائل الشيعة ج٣ ص ٤٣١ ب ٢٠ من النجاسات ح٦

⁽۲) المختلف ج ۱ ص ۳۲۰



لها، وإلا فقد كان المناسب رعاية حال المتأخرين، لأنهم لا عهد لهم بها في الأصول...الخ))، وتبعه الشيخ يوسف البحراني، حيث صدر كلامه هذا بقوله: ((ولله در المحقق الشيخ حسن في المعالم حيث رد ذلك فقال...الخ))(()، وتبعها الشيخ المامقاني، فأنه بعد أن خدش في حجية المضمر صريحاً ((لاحتهال أن لا يكون المراد بالضمير هو المعصوم عنه قال بحجية مضمرات مطلق الموثقين من أصحابنا مستدلاً عليه بقوله: ((لأن ظاهر حال أصحاب الأئمة المنهم، ولا ينقلون حكماً شرعياً يعمل به العباد إلا عنهم...الخ))(().

لكن ظاهر كلام الشيخ حسن (قدس سره) ينافي الحجية المطلقة، حيث قال: ((يتفق في بعض الأحاديث عدم تصريح باسم الإمام الذي يروي عنه الحديث، بل يشار إليه بالضمير، وظن جمع من الأصحاب أن مثله قطع ينافي الصحة، وليس ذلك على إطلاقه بصحيح، إذ القرائن في أكثر تلك المواضع تشهد بعود الضمير إلى المعصوم عن بنحو من التوجيه الذي ذكرناه...الخ))(٣) فاعترف بمنافاة الإضهار للصحة في بعض المواضع.

(١) البحراني، الحدائق الناضرة ج ٥ ص ٣١١ - ص ٣١٢

⁽٢) المامقاني، مقباس الهداية ج ١ ص٢٥٢

⁽٣) منتقى الجمان ج ١ ص ٣٥



الثالث: القول بالتفصيل: وهو نظر المشهور من المحدثين والفقهاء، وحاصله: إذا كان راوي المضمر من الأجلة والأعيان وفقهائهم فيقبل مضمره وهو حجة وإن لم يكن كذلك فإضهاره لا يقبل وهو ليس بحجة وقد نسب الشيخ المامقاني (قدس سره) هذا التفصيل إلى بعض المحققين (١٠).

وجاء في حاشية (الروضة البهية) الموسومة بـ (حديقة الروضة) والمدرجة ضمن حواشيها في طبعتها الحجرية ١ / ١٤١ شرح لقول الماتن (مقطوعة محمد بن مسلم): ((المقطوعة هي الرواية التي لم يعلم فيها أن المروي عنه المعصوم المحموم المحموم المخموم)، ويقال لما المضمرة (٢٠).

وأيضاً نسب ذلك إلى الأصحاب في الحدائق حيث قال: ((صرّح غير واحد من المحقّقين بأن مثل زرارة في علوّ شأنه وسموّ مكانه لا يعتمد في أخذ الأحكام على غير الإمام (٣)، وتمّن صّرح بذلك صاحب المدارك حيث قال -بعد الاستدلال بمضمر زرارة لإجزاء غسل واحد عن أغسال متعّددة-: ((هذه الرواية وإن كانت مضمرة

⁽١) مقباس الهداية ج ١ ص ٢٥٢.

⁽٢) الدكتور الفضلي، أصول الحديث ص ١٠٣.

⁽٣) البحراني، الحدائق الناضرة ج ٢٣ ص ٦٢٥.



في الكافي إلا أنّ إسنادها وظهور أنّ هذا الراوي لا يروي عن غير الأمام على الأمام الله عليه المسندة...الخ)(١).

وممن قال بهذا القول الشيخ الخراساني، حيث قال -عند البحث عن صحيح زرارة في مبحث الاستصحاب-: ((وهذه الرواية وإن كانت مضمرة إلا أن إضهارها لا يضر باعتبارها، حيث كان مضمرها مثل زرارة وهو من لا يكاد يستفتي من غير الأمام (٢٠).

⁽١) العاملي،مدارك الاحكام ج١ ص ١٩٥.

⁽٢) كفاية الأصول ج٢ ص ٤٠٠ .



الخاتمة

إنّ الذي يقتضيه التحقيق في المقام هو التفصيل بين ما يرويه فقهاءُ الرواة وأجلاؤهم وبين غيرهم، فهنا دعويان لابد من إثباتها.

إحداهما:عدم حجية مضمرات غير الفقهاء من الرواة.

ثانيهما:حجية مضمرات أجلّاء الأصحاب وفقهاء الرواة.

أما الدعوى الأولى: فإن الراوي لما أسند الحكم في حديثه إلى غيره بالضمير لم نحتمل فيه استناده إلى رأيه وإن قلنا بصحة اجتهاد أولئك الفقهاء في عصر المعصوم، فيدور الأمر بين استناده إلى المعصوم، بعود الضمير إليه، وبين استناده إلى غيره من أهل الرأي والفتوى. وحيث فرضنا الراوي من الأجلة الذين لا نحتمل فيهم أن يستفتوا غير المعصوم، عن أحكام الدين تعين صدور الحكم عن المعصوم، فكان حجة فزرارة ومحمد بن مسلم ويونس بن عبد الرحمن ونظائرهم من فقهاء رواة حديث أهل البيت المضلهم، وأرجعوا الشيعة في الحكم والفتوى وقد نوه الأئمة الله فضلهم، وأرجعوا



الشيعة إليهم، ورغبوا في أن يفتوا بينهم، فيحصل الوثوق بأنهم لا يستقون الحكم من غير المعصوم، بل كانوا مرجع الشيعة من المسلمين عندما يرتج عليهم باب الحكم فلا يهتدون إليه إلا بمصباح أولئك الفقهاء الذي أستمد نوره من أهل بيت الوحي المسلمة.

ولذا لمّا أختصم رجلان إلى أبي ليلى في جارية أشتراها أحدهما من الآخر فلم يجد على رَكبَها شعراً فقال: ((أيها القاضي إن كان عيباً فاقض لي به...فأتى محمد بن مسلم الثقفي فقال له أي شيء تروون عن أبي جعفر في المرأة لا يكون على ركبها شعر أيكون ذلك عيباً؟ فقال له محمد بن مسلم: أما هذا نصاً لا أعرفه،ولكن حدثني عيباً؟ فقال له محمد بن مسلم: أما هذا نصاً لا أعرفه،ولكن حدثني أبو جعفر عن أبيه عن أبائه المحمد بن فقال له أبن أبي ليلى: حسبك، أصل الخلقة فزاد أو نقص فهو عيب، فقال له أبن أبي ليلى: حسبك، ثم رجع إلى القوم فقضى لهم بالعيب)(۱).

وكانوا يناظرون فقهاء العامة وينقضون بعض فتاواهم، فروى عمر أبن أذينة قضاء أبن أبي ليلى في واقعة، وقول محمد بن مسلم الثقفي له: ((أما إن علي بن أبي طالب قد قضى في هذا المسجد بخلاف ما قضيت فقال: وما علمك بذلك. قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي على يقول: قضى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب برد

⁽١) الكليني، الكافي ج ٥ ص ٢١٥ -٢١٦ .



الحبيس، وإنقاذ المواريث، فقال أبن أبي ليلى: هذا عندك في كتاب. قال: نعم. قال: فأرسل وأتني به قال له محمد بن مسلم: على أن لا تنظر في الكتاب إلا في ذلك الحديث. قال ذاك. قال: فأراه الحديث عن أبي جعفر هذا في الكتاب، فرد قضيته) (١١).

ولذا قال الشهيد الثاني عند ترجيح كون الراوي عبد الرحمن بن سيّابة في رواية تردد راويها بينه وبين عبد الله بن سنان: ((ويؤيده كونه سأل أبن أبي ليلى في ذلك، ومن المستبعد جداً أن عبد الله بن سنان الفقيه الجليل الإمامي سأل أبن أبي ليلى في ذلك، بل الموجود في الأخبار أن أبن أبي ليلى كان يسأله ويسأل أصحابه مثل محمد بن مسلم وغيره عن كثير من المسائل))(٢).

وقال الشيخ يوسف البحراني عند ذكر مضمر رواه زرارة والفضيل بن يسار: ((...وإن كان إضهار مثل هذين العمدتين غير ضائر ؛ لأنه من المعلوم أنهما وأمثالهما لا يعتمدون على غير الأمام ("").

بل أن فقاهة أولئك الرواة، ومعرفتهم بمزايا الأحكام وفن الحديث تمنع من نقلهم كلام غير المعصوم الله بأسلوبهم الذي ينقلون

⁽١) الكليني، الكافي ج ٧ ص ٣٤-٣٥.

⁽٢) مسالك الافهام ج ٦ ص١٧٦ -١٧٧ كتاب الوصايا مبحث الوصية المبهمة.

⁽٣) الحدائق الناضرة ج ٤ ص ٢٢٦.



به الأحاديث عن المعصومين عليه الأحاديث عن المعصومين المعصومين عن المعصومين الله عن المعصومين عن المعصومين عن المعصومين المعد حين (١).

وأما الدعوى الثانية: وهي عدم حجية مضمرات باقي الرواة فمن أجل توقف الحجية على إحراز استناد الحكم إلى المعصوم ولو تعبداً بنقل الثقة عنه، وهذا لم يثبت هنا، إذ كما يحتمل استناده إليه يحتمل استناده إلى بعض فقهاء الإمامية الذين أمرهم الإمام بالإفتاء بين الناس، لتعذر الوصول إليه غالباً، وأمر الشيعة بالرجوع إليهم وأخذ الحكم منهم، ولذا نقل عنهم كثير من الفتاوى في كتب الفقه.

كما يحتمل استناده إلى بعض فقهاء العامة حيث كانوا قضاة حكّام الدولتين الأموية والعباسية، فيرجع بعض الشيعة إليهم في الحكم أحياناً لاضطرار أو جهل، واليك بعض الشواهد على ذلك.

فروى عبد الرحمن بن سيّابة فقال: ((إن امرأة أوصت إليّ، وقالت: ثلثي يقضى به ديني وجزء منه لفلانة. فسألت عن ذلك أبن أبي ليلى، فقال: ما أرى لها شيئًا، ما أدري ما الجزء؟ فسألت بعد ذلك أبا عبد الله عنه...فقال نخذب أبن أبي ليلى، لها عشر الثلث، إن

⁽١) الغريفي، قواعد الحديث ص ٢٢٢.



الله عز وجل أمر إبراهيم على فقال: أجعل على كل جبل منهن جزءاً(١٠)، وكانت الجبال يومئذٍ عشرة، فالجزء هو العشر من الشيء)(٢).

وروى أبو و لاد الحناط قائلاً: ((اكتريت بغلاً إلى قصر أبن هبيرة... فتوجهت نحو النيل... فأخبرت صاحب البغل بعذري، وأردت أن أتحلل منه... فتراضينا بأبي حنيفة، فأخبرته بالقصة وأخبره الرجل... فقال ما أرى لك حقاً... فخرجنا من عنده، وجعل صاحب البغل يسترجع، فرحمته مما أفتى به أبو حنيفة فأعطيته شيئاً...الخ))(٣).

وروى خالد بن بكير الطويل فقال: ((دعاني أبي حين حضرته الوفاة فقال: يا بني أقبض مال إخوتك الصغار وأعمل به... فقدمتني أم ولد أبي بعد وفاة أبي إلى أبن أبي ليلى... فاقتصصت عليه ما أمرني به أبي فقال أبن أبي ليلى:إن كان أبوك...الخ))(٤).

وروى إبراهيم بن هاشم مرفوعاً فقال: ((سألت امرأة أبا عبد الله على فقالت: إني كنت أقعد في نفاسي عشرين يوماً حتى أفتوني

⁽١) كما هو المشار اليه في سورة البقرة آية ٢٦٠ .

⁽٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة ج ١٩ ص ٣٨٠ - ٣٨١ ب ٥٤ من الوصايا ح ٢ .

⁽٣) الكليني، الكافي ج ٥ ص ٢٩٠ .

الطوسي، التهذيب ج ٧ ص ٢١٥.

⁽٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة ج١٩ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ ب ٩٢ من الوصاياح ٢.

بثمانية عشر يوماً. فقال أبو عبد الله عن :ولمّ أفتوك بثمانية عشر يوماً. فقال رجل:للحديث الذي روي عن رسول الله على أنه قال الأسماء بنت عميس حيث نفست بمحمد بن أبي بكر...الخ))(١).

فإن الظاهر أن المفتين فقهاء العامة مستندين إلى ما رووه عن النبي الله في قصة أسماء، وعلى فرض أن المفتين غيرهم فهم غير الإمام على جزماً.

وروى خلف بن حماد فقال: ((تزوج بعض أصحابنا جارية معصراً لم تطمث^(۲) فلما افتضها سال الدم فمكث سائلًا لا ينقطع نحواً من عشرة أيام...فسألوا عن ذلك فقهاءهم كأبي حنيفة وغيره من فقهائهم فقالوا: هذا شيء قد أشكل...الخ))^(۳).

و لا يدل قوله ((فسألوا عن ذلك فقهائهم)) على أن السائلين كانوا من العامة، إذ لا مانع من إضافة الفقهاء إلى العامة لا إلى السائلين قبال فقهائنا وقد تعارف هذا التعبير، وعلى فرض كون السائلين منهم

⁽¹⁾ م. س ج Y ص Y من النفاس ح Y .

⁽٢) الجارية المعصر زنة مكرم التي أول ما أدركت وحاضت، أو أشرفت على الحيض ولم تحض. والطمث الدم، وطمثت المرأة تطمث بالضم حاضت. (أنظر مجمع البحرين، مادتي عصر، وطمث).

⁽٣) الكليني،الكافي ج٣ ص ٩٢.

فالزوج من الشيعة.

وبعد هذا كيف يثق الفقيه باستناد الحكم في الحديث المضمر إلى المعصوم في و تقطيع الأحاديث عند تبويبها لا يثبت ذلك، وإنها يذكر علة للإضهار بعد إحراز استناده إليه في من طريق آخر مثل كون الراوي من الفقهاء الذين لا نحتمل فيهم أن يسألوا غير المعصوم في.

وعليه فلا يتم استدلال الشيخ حسن في (المعالم) بعروض التقطيع على حجية جميع الأحاديث المضمرة، وأما قوله: ((لا يليق بمن له أدنى مسكة أن يحدث بحديث في حكم شرعي، ويسنده إلى شخص مجهول بضمير ظاهر في الإشارة إلى معلوم))، فإنها يتم فيها لو أسند الراوي الحكم إلى شخص مجهول حال نقله، لكنه لم يثبت، فان الراوي أسنده إلى معلوم إما صريحاً أو بالقرائن وقد خفي علينا فتر دد بين الإمام على وغيره، فإذا انتفى احتهال الغير لكون الراوي من الفقهاء والأعيان كان حجة وإلا فلا.

فلم يحصل الترديد في الحكم الوارد في المضمر بين إسناده إلى الإمام هم، أو إلى الشخص مجهول ليتم ما ذكره، بل يحتمل إسناده إلى غير الإمام هم وهو معلوم حال التكلم، وإنها خفي علينا.

وكما يكون التقطيع علة للإضمار فيما لو كان المسؤول هو الإمام على المكن عروض ما يوجب الإضمار لو كان المسؤول غيره.

على أنه قد يكون هناك دواعي لإخفاء المسؤول من قِبل الراوي نفسه، كما في التقية لو كان المسؤول هو الإمام ، فالشخص الذي أسند إليه الحكم وإن كان مجهولاً للمخاطب لكنه معلوم للمتكلم.

وعليه فلم يقم دليل يثبت حجية الأحاديث المضمرة مطلقاً، وذكر المشايخ لها في مجاميعهم لا يثبت إلا اجتهادهم في صدور أحكامها عن المعصوم، وهو لا يكفي في إثبات صدورها عنه.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- **_**ĺ_
- ۲. أصول الحديث، الدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي، (بيروت: مؤسسة أم القرى ١٤١٦ هـ) ط٣.
- ٣. أقرب الموارد، سعيد الخوري الشرتوني (أيران: ط أوفست الرشدية)

-ت-

- تهذیب الأحكام في شرح المقنعة، شیخ الطائفة أبو جعفر
 محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقیق السید حسن
 خرسان (بیروت: منشورات دار الاضواء٢٠١٥هـ) ط٣
 - ج–
- ٥. جواهر الكلام،الشيخ محمد حسن النجفي،تحقيق الشيخ عباس القوجاني(بيروت:دار إحياء التراث العربي ١٩٨١م)
 ط٧.

- ٦. الحدائق الناضرة، الشيخ يوسف البحراني، تحقيق الشيخ محمد تقي الايرواني (بيروت: دار الاضواء ١٤٠٥ هـ) ط ٢
 - -د–
- دراية الحديث، السيد محمد حسين الجلالي، تحقيق السيد محمد جواد الحسيني الجلالي (بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ١٤٢٥هـ).
- ٨. دروس في علم الدراية،الدكتور السيد رضا مؤدب،ترجمة قاسم البيضاني (أيران:منشورات المركز العالمي للدراسات الاسلامة) ط ١.

-ر-

- ٩. الروضة البهية،الشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي
 (ت٩٦٥ هـ)(أيران:طحجر...)
- 10. علم الدراية،الدكتور السيد رضا مؤدب (أيران: منشورات مركز الدراسات الاسلامية ١٤٢٦ هـ)ط 1.

–ق–

۱۱. قواعد الحديث، السيد محي الدين الغريفي (بيروت: دار الاضواء ١٤٠٦ هـ) ط۲.

١١. كفاية الاصول،الشيخ محمد كاظم الخراساني(النجف الاشرف: المطبعة العلمية ١٣٧٢ هـ).

-J-

17. لسان العرب،أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري (بيروت: منشورات دار الفكر).

-م

18. معجم مصطلحات الرجال والدراية، محمد رضا جديدي، أشراف محمد كاظم رحمن (أيران: مطبعة دار الحديث) ط ٢.

10. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (أيران: منشورات نشر آثار الشيعة ١٤١٠ هـ) ط٤.

17. منتقى الجمان، الشيخ حسن بن الشهيد الثاني (أيران: سنة ١٣٧٩ هـ).

۱۷. مقباس الهدایة، الشیخ عبدالله المامقانی، تحقیق الشیخ محمد رضا المامقانی (أیران: منشورات دلیل ما مطبعة نکارش ۱۲۸۸ هـ) ط ۱.

١٨. مقياس الرواية في علم الدراية، على أكبر السيفي المازندراني

- (مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين ١٤٢١ هـ)ط١.
- ١٩. مجمع البحرين، الشيخ فخر الدين الطريحي (أيران سنة ١٢٨٤ هـ).
- ٢٠. مسالك الافهام في تنقيح شرائع الاسلام، الشهيد الثاني زين الجبعي العاملي (٩٦٥ هـ) (أيران: مؤسسة المعارف الاسلامية ١٤٢٥ هـ) ط٣.
- ۲۱. مدارك الاحكام في شرح شرائع الاسلام، السيد محمد بن علي الموسوي العاملي (ت ۱۰۰۹ هـ) (بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث ۱٤۲۹ هـ) ط۲.
- ٢٢. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، العلامة الحلي (ت ٦٤٨.
 هـ)(أيران: مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي ١٤٢٣ هـ)ط٢.
- ۲۳. نهاية الدراية في شرح الوجيزة للشيخ البهائي، تأليف السيد حسن الصدر العاملي الكاظمي (ت١٣٥٤ هـ) تحقيق الشيخ ماجد الغرباوي (أيران: منشورات المشعر).
- ٢٤. نهاية الدراية في شرح الكفاية،الشيخ محمد حسين الأصفهاني
 (طهران: ١٣٦٥ هـ).

- ۲٥. الوجيزة في الدراية، الشيخ محمد بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣٠ هـ).
 هـ) (ايران: منشورات المكتبة الاسلامية الكبرى ١٣٩٦ هـ).
- 77. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة،الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت١٠٤١ هـ)(بيروت:مؤسسة آل البيت المسائلة التراث ١٤٢٤ هـ)ط٢.

الفهرس

الإهْدَاء٧
شكر و تقدير:۸
كلمة حول البحث تفضل بها
العلامة آية الله الشيخ باقر شريف القرشي (قدس سره) ٩
الفَصِّلُ ٱلْأَوْلُ
تعريف الحديث المضمر ((mozmar)):
للحديث المضمر معنيان:
الفصل القانية
عوامل الاضار وأساله:

۲

الفييل ألتالث

77	حجية الحديث المضمر:	_
	الخائد المالية	
٣,	2.214	١